ضحايا وضرائب وحرب زيتون

بينما واصل الفلسطينيون، في الضفة الغربية وقطاع غزة، تصديهم لجنود الاحتلال الاسرائيلي، وخلق وقائع ومعطيات جديدة على مستوى الصراع، ظلت انظارهم معلقة، على امتداد تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، على اتجاه الحركة السياسية العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية. فبعد أحد عشر شهراً من الانتفاضة، التي اقتربت من نهاية عامها الأول، تركز الحلم الفلسطيني في اتجاه تحقيق خطوات سياسية تمكن من اعادة حشد الزخم النضالي القديم الذي ميّز الشهور الأولى للانتفاضة، أملاً في امتلاك ادوات سياسية وتنظيمية جديدة تسهم في تطوير الأوضاع القائمة، وتعيد زمام المبادرة الى المراحل الاولى التي كانت تمسك فيها القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بالخطوة المطلوبة في الزمن المعني. ومع اقتراب عقد دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة، تنامت الآمال الفلسطينية، مثلما تحركت المخاوف، أيضاً، واثيرت الاسئلة كذلك. هل سيوفر لهم تشكيل حكومة فلسطينية في المنفى، أو حكومة مؤقتة، من الداخل والخارج، يسبقها اعلان استقلال وطني تستند اليه، او قيام كلاهما، معاً، في وقت واحد، الاجابات المطلوبة عن عدد كبير من الاسئلة التي طرحها قرار الملك حسين فك ارتباط الاردن بالضفة الغربية ؟ وقبل ذلك ما وصلت اليه الاوضاع، في الضفة والقطاع، بعد شهور عديدة من الصراع الدامي، وما جاء به من نتائج ومعطيات، وامكانات استثمارها في اللحظة الراهنة؛ او حتى الاجابة عن بعض هذه الاسئلة.

قبل تفحص هذه الاسئلة بحثا عن الاجوبة، يطرح السؤال: كيف تبدو صورة الواقع في ظل الاندفاع الفلسطيني نحو عقد جلسة استثنائية للسلطة التشريعية الاولى ؟

تبلورت المناقشات والافكار والمبادرات الفلسطينية، في المناطق المحتلة، مثلما في الشتات، حول اعلان استقلال وطني، وتشكيل حكومة مؤقتة في ظل معطيات رئيسة ثلاثة: دورة المجلس الوطني الفلسطيني التاسعة عشرة في تشرين الثاني (نوفمبر)؛ والانتخابات البرلمانية الاسرائيلية في مطلع الشهر عينه؛ والانتخابات الاميركية التي بلغت ذورتها في هذه الفترة وتنتهي في وقت لاحق. فاذا كانت الاولى محط انظار الفلسطينيين في المناطق المحتلة، لجهة تحديد الوجهة السياسية لـ م.ت.ف. في المرحلة المقبلة، فان الثانية تمثل الارضية المليئة بالصعاب التي تبلورت في ظلها الطموحات الفلسطينية التي تحاول منذ أحد عشر شهراً كسر جدار الرفض الاسرائيلي المتواصل بالتصدي، أولاً، لادوات قمعه ووسائل ارهابه، ومحاولة دفعه، ثانياً، الى الاعتراف بحقائق الاوضاع الجديدة؛ اما الثالثة فتبدو ذات انعكاس مختلف وتأثير غير مباشر، ولاحق، على المستوى الدولي. وما يهمنا، هنا، هو التوقف قليلاً عند الثانية والتعرف على التوجه الفلسطيني الذي يميّز المعطيات في الاولى.

يعتقد وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بأنه، بعد مرور احد عشر شهراً على الانتفاضة، وغياب أي حل سياسي يمكنه ان يضع حداً لها، فان الممكن الوحيد، راهناً، هو وضع الانتفاضة تحت المراقبة. فأي حل سياسي ـ كما يعتقد رابين ـ يتوقف، اولاً، وقبل كل شيء، على «استعادة الهدوء وتنفيذ سكان الضفة والقطاع الاوامر الحكومية الاسرائيلية في مناطقهم». يمكن التعرف على نوعية المراقبة التي يدعو اليها رابين من خلال ما فعله الجيش الاسرائيلي حتى الآن. لقد احتجزت قوات الاحتلال ـ حسب مصادرها ـ ١٨ ألف فلسطيني مشتبه بقيامهم بأعمال رشق حجارة ومهاجمة جنود اسرائيليين، ولا يزال ٥٦٠٠ من هؤلاء قيد الاعتقال الاداري، أي ما يعادل ثلث المحتجزين. وأمر رابين بطرد عدد من قادة الفلسطينيين، في الضفة